مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

القوة القارية والبحرية والصراع من أجل نظام عالمي جديد

إس. سي. إم. باين

ترجمة وتحرير مركز البيدر للدراسات والتخطيط

يُحدد تنافس القوى العظمى من جديد معالم العلاقات الدولية. لكن الخطوط العريضة لهذا التنافس ما زالت موضع جدل حتى اليوم. إذ يُركز بعض المراقبين على السوابق الأيديولوجية من الحرب الباردة، بينما يُركز آخرون على التوازنات العسكرية المتغيرة. ويُسلط آخرون الضوء على القادة وخياراتهم. في الحقيقة، تنبع الصراعات الحديثة على النظام الدولي من خلاف طويل الأمد، وإن لم يُعترف به، حول مصادر القوة والازدهار. وينبع هذا الخلاف من الجغرافيا، وقد أنتج هذا الخلاف منظورين عالميين متناقضين: أحدهما قاري والآخر بحري.

في العالم القاري، تُعدّ الأرض المصدر الرئيس للقوة. إذ تسكن معظم الدول، بحكم موقعها الجغرافي، عالماً قارياً يضمّ العديد من الجيران. لطالما كان هؤلاء الجيران، تاريخياً، أعداءً رئيسيين لبعضهم البعض. وتعتقد القوى المهيمنة على القارة، مثل الصين وروسيا، أن النظام الدولي يجب أن يُقسّم بينها إلى مناطق نفوذ ضخمة. وتقوم هذه القوى بضخ الموارد في جيوشها لحماية الحدود، وغزو جيرانها وترهيبهم في حروبٍ تُدمّر ثرواتهم، وتُرسّخ الحكم الاستبدادي في الداخل لإعطاء الأولوية للجانب العسكري على الاحتياجات المدنية. والنتيجة حلقة مفرغة. لتبرير قمعهم والاحتفاظ بالعرش، يحتاج الطغاة إلى عدوّ كبير، ويُختلقون تهديدات أمنية تُؤدّي إلى المزيد من الحروب.

على النقيض من ذلك، تتمتع الدول ذات الخندق البحري بأمن نسبي من الغزو. وبالتالي، يمكنها التركيز على مضاعفة ثرواتها بدلاً من محاربة جيرانها. ترى هذه الدول البحرية أن المال، لا الأرض، هو مصدر القوة. فهي تعزز الرخاء المحلي من خلال التجارة الدولية والصناعة، مما يقلل من الموازنة بين الاحتياجات العسكرية والمدنية. بينما تنجذب القوى المهيمنة القارية نحو استراتيجيات اللعبة المحدودة، حيث يأخذ الفائز كل شيء، التي تدمر المهزومين، يفضل أصحاب المصلحة في النظام البحري اللعبة اللانهائية المتمثلة

في مضاعفة الثروة والمعاملات ذات المنفعة المتبادلة. إنهم ينظرون إلى جيرانهم كشركاء تجاريين، لا أعداء.

تعود النظرة العالمية البحرية إلى الأثينيين القدماء، الذين اعتمدت إمبراطوريتهم الساحلية على تراكم الثروة من التجارة الساحلية. وترغب هذه الدول في التعامل مع المحيطات كمشاعات، ليتمكن الجميع من تقاسمها والتجارة بأمان. وليس من قبيل المصادفة أن هوغو غروتيوس، الأب المؤسس للقانون الدولي، قد جاء من الجمهورية الهولندية، وهي إمبراطورية تجارية. ومنذ الحرب العالمية الثانية، طورت الدول ذات التوجه التجاري مؤسسات إقليمية وعالمية لتسهيل التجارة، وتقليل تكاليف المعاملات، ومضاعفة الثروة. وقد نسقت هذه الدول خفر سواحلها وقواتها البحرية للقضاء على القرصنة لضمان مرور التجارة. وقد أدى ذلك إلى نشوء نظام بحري متطور قائم على القواعد، يضم عشرات الدول الأعضاء التي تطبق معاً اللوائح التي تحميها جميعاً.

إن المنافسة اليوم ليست سوى أحدث تكرار للصراع القاري البحري. منذ الحرب العالمية الثانية ، عكست استراتيجية الولايات المتحدة مكانتها كقوة بحرية. فبفضل بنيتها الاقتصادية، تهتم البلاد بالحفاظ على التجارة. وبفضل موقعها الجغرافي وقوتها، يمكنها منع الدول من تقويض سيادة الدول الأخرى. في الوقت نفسه، تسعى الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا إلى تقويض النظام القائم على القواعد لأن قادتها يعتبرون المجتمعات الأكثر ليبرالية تهديداً وجودياً لحكمهم ورؤاهم للأمن القومي.

تستطيع الولايات المتحدة الانتصار في الحرب الباردة الثانية، كما في الأولى، بالالتزام باستراتيجيات القوة البحرية الناجحة. لكن إذا عادت إلى نموذج قاري - بإقامة الحواجز، وتهديد الجيران، وتقويض المؤسسات العالمية - فمن المرجح أن تفشل. وقد لا تتمكن حينها من التعافي.

حيل التجارة

طورت المملكة المتحدة استراتيجية بحرية حديثة لمواجهة القوى القارية خلال الحروب النابليونية. أصبحت لندن القوة المهيمنة في العالم ليس بنشر جيشها للقضاء على منافسيها، بل بإثراء نفسها من التجارة والصناعة، بينما كانت الدول الأوروبية الأخرى تُدمر بعضها البعض عسكرياً. اضطرت جميع الدول القارية إلى الاحتفاظ بجيوش كبيرة إما للغزو أو لتجنب الغزو. غالباً ما نظمت اقتصاداتها وفقاً لاحتياجات جيشها، لا احتياجات تجارها. لكن المملكة المتحدة، المحمية من كل جانب بالمياه وبأسطولها البحري المهيمن، كانت أقل خوفاً من الغزو. لذلك، لم تكن بحاجة إلى قوة برية كبيرة ومكلفة، وربما مُولّدة للانقلابات. وركزت على مضاعفة ثروتها من خلال التجارة، معتمدة على أسطولها البحري للدفاع عن ممرات الشحن.

من بين جميع القوى العظمى، كانت المملكة المتحدة جزءاً من جميع التحالفات المتعاقبة التي حاربت فرنسا. بعد هزيمة البحرية الملكية لنابليون في معركة ترافالغار، لجأ إلى استراتيجية اقتصادية. ففرض حصاراً شاملاً على التجارة البريطانية، عُرف باسم «النظام القاري»، وهي استراتيجية وصفها نابليون بـ " فرنسا أولاً". لكن هذا الحصار أضرّ باقتصادات فرنسا وحلفائها أكثر بكثير مما أضرّ بالمملكة المتحدة، التي كانت تتمتع بمنفذ بحري إلى أسواق بديلة في جميع أنحاء العالم. دفع الحصار نابليون إلى شنّ غزوه المدمر لروسيا، التي واصلت تجارتها مع البريطانيين.

بدلاً من محاربة جيش نابليون الضخم مباشرةً، استخدمت المملكة المتحدة ثروتها المتنامية لتمويل وتسليح النمسا وبروسيا وروسيا والعديد من الدول الأصغر، التي حاصرت معاً الجزء الأكبر من قوات نابليون على الجبهة الرئيسية في وسط أو شرق أوروبا. ثم فتح البريطانيون مسرحاً لعملياتهم في شبه الجزيرة الأيبيرية، وهو ما أسماه نابليون «القرحة

الإسبانية»، حيث كانت تتمتع بمنفذ بحري أفضل من الوصول البري، مما جعل معدلات الاستنزاف في صالحهم. في النهاية، تجاوزت الخسائر التراكمية من هذه الجبهة والجبهة الرئيسية قدرة نابليون على التحمل، مما أدى إلى انهيار جيشه عندما تحالف خصومه في وقت واحد. عانت كل دولة أوروبية تقريباً من أضرار جسيمة جراء الحرب، لكن الاقتصاد البريطاني خرج سالماً. وينطبق الأمر نفسه على الولايات المتحدة في الحربين العالميتين.

بعد الحروب النابليونية، أدخلت الثورة الصناعية نمواً اقتصادياً مركباً. وقد مالت هذه الثورة كفة الميزان لصالح القوى البحرية. وفجأة، أصبح اكتساب القوة من الصناعة والتجارة أسهل بكثير من اكتسابها من الحروب التي تُدمر الثروات. واعتمد تحقيق ذلك على خطوط الاتصال الخارجية التي توفرها البحار بدلاً من الخطوط الداخلية التي استخدمتها القوى القارية، مثل فرنسا النابليونية، للدفاع عن إمبراطورياتها وتوسيعها. ونتيجة لذلك، أصبح النظام العالمي اليوم بحرياً بطبيعته - على الرغم من أن قلة من الناس يدركونه بهذه الطريقة. يعيش حوالي نصف سكان العالم على ضفاف البحار، وتُشكل المناطق الساحلية ما يقرب من ثلثي الثروة العالمية، وتصل 90% من السلع المتداولة (مقاسة بالوزن) إلى وجهتها النهائية عبر المحيطات، وتُمثل الكابلات البحرية 99% من حركة الاتصالات الدولية. تُنظم الهيئات والمعاهدات الدولية التجارة. تربط البحار الجميع بكل شيء. لا يمكن لدولة واحدة أن تبقيها مفتوحة، ولكن تحالف الدول الساحلية يمكن أن يجعلها آمنة للنقل.

لقد أفاد هذا النظام شعوب العالم على نطاق واسع. فقد قللت قواعد التجارة من الاختناقات، مما أدى إلى خفض التكاليف. كما أن البحار الآمنة والمفتوحة تسهل النمو الاقتصادي، وترفع مستويات المعيشة. ويمكن للناس السفر والعمل والاستثمار في الخارج. ويُعد الملياردیرات أكبر المستفيدين من النظام البحري لأنهم الأكثر عرضة للمصادرة عند

زوال القواعد، ولأن مصالحهم الاقتصادية عالمية. فالدول المنخرطة في النظام البحري أغنى بكثير من تلك التي تسعى إلى تقويضه. حتى أولئك الذين يعتزمون قلب هذا النظام قد استفادوا منه. فعلى سبيل المثال، لم تصبح الصين غنية إلا بعد انضمامها إلى النظام البحري مع انتهاء الحرب الباردة. أما الاقتصادان الإيراني والروسي فهما جزء ضئيل مما يمكن أن يكونا عليه لو التزما بالقانون الدولي وبنيا مؤسسات لحماية مواطنيهما بدلاً من ديكتاتورييهما.

قهرٌ وانهيار

في العالم القاري، القوة مرتبطة بالإقليم. الجيران خطرون. ولأن الأقوياء قد يغزون، تعمل القوى المهيمنة القارية على زعزعة استقرار الدول المجاورة. في العصر الحديث، يفعلون ذلك بإغراقها بأخبار كاذبة لتأجيج الاستياء الداخلي والخلافات الإقليمية. كما يشكل الجيران الضعفاء تهديداً، إذ يمكن أن ينتشر الإرهاب والفوضى عبر الحدود المشتركة. لحماية أنفسهم وزيادة قوتهم، غالباً ما تغزو الدول القارية جيرانها وتبتلعهم، مما يقضي على التهديدات المحتملة بمسحهم من الخريطة.

في سعيها لزيادة حجمها وقوتها، تتبع القوى المهيمنة القارية الناجحة قاعدتين: تجنب الحروب على جبهتين، وتحييد جيرانها من القوى العظمى. لكن نظرية الأمن القارية لا تُقدم أي نصيحة بشأن متى يجب التوقف عن التوسع، ولا تُفضي إلى تحالفات دائمة. يدرك الجيران أن القوة المهيمنة تُنذر بمشاكل طويلة الأمد. ونتيجةً لذلك، غالباً ما يجد القاريون أنفسهم مُفرطين في التوسع، وحيدين، وفي النهاية مُعرضين لخطر الانهيار. تُدمر حروب الأراضي وزعزعة استقرار الجيران الثروات بسرعة.

على سبيل المثال، كان بإمكان ألمانيا أن تهيمن اقتصادياً على القارة الأوروبية خلال

القرن العشرين، نظراً لمعدل نموها الاقتصادي الأسرع مقارنةً بجيرانها. لكنها بدلاً من ذلك، خاضت حربين عالميتين توسعيتين. وفي كلتيهما، انتهكت قواعد الإمبراطورية القارية بخوضها حرباً على جبهات متعددة ضد قوى عظمى متعددة. وبدلاً من ترسيخ هيمنة ألمانيا، أعاقت هذه الحروب صعودها لأجيال، متكبدةً خسائر فادحة في الأرواح والثروات في جميع أنحاء أوروبا.

بالمثل، ازدهرت اليابان في ظل نظام تجاري بحري. ثم في ثلاثينيات القرن العشرين، تبنت نموذجاً قارياً واستولت على إمبراطورية واسعة في البر الرئيسي الآسيوي. وكما حدث مع ألمانيا، أسفر سعيها في البداية عن امتلاك أراضٍ، لكنه أنتج أعداءً متعددين وتوسعاً عسكرياً واقتصادياً مفرطاً دمّر اليابان والدول التي غزتها. ثم عادت اليابان بعد الحرب إلى نموذج بحري قائم على العمل من خلال المنظمات الدولية وبموجب القانون الدولي. وقد أثمر هذا عن المعجزة الاقتصادية اليابانية، حيث سرعان ما أصبحت دولة مدمرة من أغنى دول العالم. (كما شهدت هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان معجزات اقتصادية خلال الحرب الباردة بفضل النظام البحري).

كان التوسع المفرط عاملاً محورياً في سقوط الاتحاد السوفيتي. لم تكتفِ تلك الإمبراطورية بابتلاع أوروبا الشرقية في نهاية الحرب العالمية الثانية، بل فرضت نموذجاً اقتصادياً يُفضي إلى الحكم الديكتاتوري، لكنه لم يُفضِ إلى النمو الاقتصادي. ثم وسّعت نطاق هذا البرنامج ليشمل أكبر قدر ممكن من العالم النامي. في النهاية، لم يستطع الاقتصاد السوفيتي الخامل تحمّل مغامرات موسكو الإمبريالية ومشاريعها غير العملية.

في الحرب العالمية الأولى، انتهجت كل قوة أوروبية، بما فيها المملكة المتحدة، استراتيجيات قارية تطلبت استخدام جيوش ضخمة لتأسيس إمبراطوريات متنوعة ذات أراضٍ متداخلة. كان لكل دولة خصوم رئيسيون ومسارح رئيسية مختلفة، حتى داخل كل

نظام تحالف. أدى ذلك إلى سلسلة من الحروب المتوازية غير المنسقة. كما عانت القوى الأوروبية، بما فيها المملكة المتحدة، لأنها سمحت لضباط الجيش بالإشراف على المجهود الحربي دون مساهمة كافية من القادة المدنيين الذين كانوا على دراية بالأسس الاقتصادية للقوة. ضاعف ضباط الجيش هجماتهم المتعثرة لأشهر، مما أدى إلى إهدار مئات الآلاف من أرواح الشباب بدلاً من الاعتراف بإسراف استراتيجيتهم.

يمكن القول إنه لم تتعافَ أي دولة أوروبية تماماً من خسائرها في الحرب العالمية الأولى. لقد دمرت الحرب الإمبراطوريات القارية التي أصرت على خوضها - النمسا والمجر وألمانيا وروسيا. وعلى الرغم من انتصارهما، كانت فرنسا والمملكة المتحدة أسوأ حالاً بعد ذلك. خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهي تشعر بالاشمئزاز من التشابكات الأوروبية، مما مهد الطريق لأصحاب مبدأ «أمريكا أولاً» الأصليين، الذين سنوا تعريفات جمركية عمقت الكساد الكبير ومهدت الطريق لإعادة اندلاع الحرب العالمية. على النقيض من ذلك، خلال فترة السلام الطويلة بين الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى، تضاعف ثراء أوروبا. وبالمثل، عندما اتبعت الولايات المتحدة النموذج البحري للفوز في الحرب العالمية الثانية، تلا ذلك ازدهار غير مسبوق. وعلى عكس ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، لم تتراجع واشنطن إلى الانعزالية. بدلاً من ذلك، تولت زمام القيادة من خلال مساعدة الشركاء على إعادة البناء والعمل كضامن لنظام دولي أنشأته بالتعاون مع حلفائها بعد الحرب للحفاظ على السلام. نجحت هذه المؤسسات في أوروبا حتى غزا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أوكرانيا.

كلاب الحرب

معظم الدول قارية جغرافياً، وتفتقر إلى خندق محيطي يعزلها تماماً عن التهديدات. وحده النظام البحري القائم على القواعد يوفر لها الحماية الكاملة. تُدمج المؤسسات

وأنظمة التحالفات القدرات المتنوعة للعديد من الدول لاحتواء تهديدات القلة. إنها تُمثل برنامج التأمين للنظام القائم على القواعد. لا يمكنها القضاء على المخاطر تماماً، ولكن إذا نسق الأعضاء جهودهم لتعظيم نموهم الاقتصادي وكبح جماح القاريين، فسيتمكنون من تقليل المخاطر.

لكن لا يزال العالم يضم العديد من القاريين الملتزمين. أوضح بوتين نيته توسيع حدود روسيا. هدفه الأساسي هو السيطرة على أوكرانيا، وهي المقبلات التي تسبق الطبق الرئيسي. قال بوتين، وهو يعرض قائمته: «هناك قاعدة قديمة مفادها أن أي مكان تطأه قدم جندي روسي، فهو ملكنا». وتشمل القائمة، على الأقل، أوروبا الوسطى والشرقية، التي احتلتها القوات السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية. قد يُنذر تصريحه أيضاً برؤى حول السيطرة على باريس، التي وصلت إليها القوات الروسية في نهاية الحروب النابليونية.

كما في فترة الحرب الباردة الأولى ، تسعى موسكو إلى تفكيك الغرب من الداخل والخارج. منذ الثورة البلشفية، برع الروس في الدعاية. استخدموها بنجاح لتسويق الشيوعية حول العالم، مما كلف العديد من الدول عقوداً من النمو. الآن، تستخدم روسيا الدعاية لنشر وهم أن حلف الناتو يهددها، وليس العكس. (دول الناتو لا تطمع في أراضي موسكو؛ بل تريد من روسيا أن تتعامل مع فوضى عارمة في الداخل وأن تصبح عضواً فاعلاً في النظام الدولي.

لقد زادت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير من قدرة روسيا على بثّ الفتنة في الخارج، وهو ما تفعله من خلال تأجيج الكراهية بين طرفي القضايا الخلافية. سعت موسكو إلى تحويل الحرب في أوكرانيا إلى قضية خلافية تفصل الولايات المتحدة عن أوروبا، وتفصل الدول الأوروبية المختلفة عن بعضها البعض، مما أضعف كلاً من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وساهمت في الترويج لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي قوّض علاقات المملكة المتحدة بالقارة. وساهمت في خلق تدفقات هائلة من المهاجرين بدعمها

قوات الديكتاتور بشار الأسد خلال الحرب الأهلية السورية، والآن بزعزعة استقرار أفريقيا، مما أدى إلى تدفق اللاجئين إلى أوروبا. وقد أدت هذه التدفقات إلى زعزعة الاستقرار بشكل كبير، مما سهّل صعود اليمين الانعزالي في القارة.

تسعى قوى قارية أخرى أيضاً إلى قلب النظام العالمي الحالي. تسعى كوريا الشمالية إلى السيطرة على شبه الجزيرة الكورية بأكملها، والقضاء على كوريا الجنوبية. أما مسرح إيران الرئيسي فهو الشرق الأوسط، حيث تسعى طهران إلى توسيع نفوذها في غزة والعراق ولبنان وسوريا.

ثم هناك الصين. قرارها بالاندماج في النظام العالمي الحالي سعياً وراء الثروة يوحي بأنها، على الرغم من حكومتها الاستبدادية، قد تتبنى منظوراً بحرياً. حتى أنها بنت أسطولاً بحرياً ضخماً. لكن بكين لا تستطيع نشره بشكل موثوق في زمن الحرب بسبب البحار الضيقة والضحلة والمزدحمة بالجزر والمغلقة التي تحيط بسواحلها. هذا يجعلها أشبه بألمانيا، التي بنت أساطيل بحرية ضخمة لم تستطع استخدامها بشكل موثوق في أي من الحربين العالميتين. حاصرت المملكة المتحدة بحر الشمال وبحر البلطيق الضيقين، مما أدى إلى القضاء على حركة الملاحة التجارية الألمانية وتقليص حركة الملاحة البحرية بشكل رئيسي إلى الغواصات. في الحرب العالمية الثانية، احتاجت برلين إلى السواحل الفرنسية والنرويجية الطويلة لمخارج أكثر موثوقية لغواصاتها، لكن ذلك لم يكن كافياً لبحريتها، ناهيك عن أسطولها التجاري. تعتمد الصين الآن على التجارة والواردات أكثر من ألمانيا آنذاك، وخاصةً في مجال الطاقة والغذاء. ستؤدي الاختناقات الاقتصادية الناجمة عن توقف تجارتها المحيطية إلى إضعاف اقتصادها.

كما برهنت أوكرانيا بإغراقها سفناً روسية، يمكن للطائرات المسيرة أن تُغلق البحار الضيقة. للصين 13 جاراً برياً وسبعة جيران بحريين، وخلافاتها معهم كثيرة. باستخدام

الغواصات والمدفعية الساحلية والطائرات المسيرة والطائرات الحربية، يمكن لهؤلاء الجيران إغلاق حركة الملاحة التجارية الصينية وجعل مرورها البحري محفوفاً بالمخاطر. في المقابل، لا يحتاج العديد من جيرانها الساحليين القريبين إلى عبور بحر الصين الجنوبي للوصول إلى المحيط المفتوح - فإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند، بالإضافة إلى تايوان، جميعها لديها سواحل بديلة على البحار المفتوحة، مما يجعل حصارها أمراً صعباً.

مثل روسيا، تحتفظ الصين برؤية قارية. فبالإضافة إلى مطالباتها الإقليمية باليابان والفلبين، وتهديدها باستخدام القوة للسيطرة على تايوان بالكامل، تسعى بكين إلى ضمّ أراضٍ من بوتان والهند ونيبال. وعندما يُدرج المواطنون الصينيون أراضيهم التاريخية، فإنهم يُسمّون إما سلالة يوان المغولية، التي امتدت حتى المجر، أو إمبراطورية مانشو تشينغ، التي شملت الأراضي التي تنتزعها مبادرة الحزام والطريق الآن من دائرة النفوذ الروسي. ولا يزال الصينيون يحملون اسمين لأنفسهم، إما «المملكة المركزية» أو الاسم الأكثر فخامة «كل شيء تحت السماء» - نظام عالمي متكامل قائم بذاته وجميع الأراضي التي يغزوها.

على عكس موسكو، لم تُشنّ بكين بعدُ حروباً عدوانيةً صريحة. لكن الصين تشن حرباً ماليةً بقروضها الجشعة في إطار مبادرة الحزام والطريق، التي تُثقل كاهل المستفيدين منها بالديون. كما تُشنّ حرباً إلكترونية، فتخترق البنية التحتية الحيوية للدول الأخرى وتسرق أسرارها. وتُشارك في حرب الموارد من خلال الحد من صادرات المعادن النادرة، وفي حرب بيئية تقوم ببناء سدود على نهر ميكونغ في جنوب شرق آسيا ونهر يارلونغ تسانغبو في جنوب آسيا، وفي حرب المخدرات بإغراق الولايات المتحدة بالفنتانيل. بل إنها خاضت غمار الحرب غير النظامية، بتوغلاتها في الأراضي الهندية التي أودت بحياة جنود هنود. وهذه وصفة قارية للتوسع المفرط.

تجنب الكارثة

لمواجهة القاريِّين، لا تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى إعادة اختراع العجلة. فالاستراتيجية التي انتصرت بها الحرب الباردة السابقة لا تزال صالحةً اليوم. تبدأ هذه الاستراتيجية بإدراك أن هذا الصراع - كسابقه - سيطول أمده. فبدلاً من محاولة إيجاد حل سريع، كان من الممكن أن يُشعل حرباً نووية، أدار المنتصرون في الحرب الباردة الأولى الصراع لأجيال عديدة. وتنطبق النصيحة نفسها اليوم: يجب على القوى البحرية التحلي بالصبر وإبقاء الصراع الحالي بارداً. وينبغي عليها، على وجه الخصوص، تجنب الحروب الساخنة في مسارح تفتقر إلى منفذ بحري كافٍ، وفي الدول المحاطة بدول معادية يُحتمل تدخلها، وفي الدول التي يتردد سكانها المحليون عموماً في تقديم المساعدة. تنطبق هذه الخصائص على أفغانستان والعراق، وتُساعد في تفسير صراعات واشنطن الفاشلة هناك.

بدلاً من خوض حروب طاحنة، ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها الاستفادة من القوة الهائلة للعالم البحري في مواجهة نقطة الضعف الكبرى للقاريين: اختلاف قدراتهم على توليد الثروة. ينبغي عليهم استبعاد القاريين من منافع النظام البحري بفرض عقوبات عليهم حتى يكفوا عن انتهاك القانون الدولي، وينبذوا الحرب، ويتبنوا الدبلوماسية. بخلاف التعريفات الجمركية، وهي ضرائب على الواردات لحماية المنتجين المحليين، فإن العقوبات تجعل المعاملات المستهدفة غير قانونية لمعاقبة الجهات الخبيثة. حتى العقوبات الضعيفة، التي تخفض معدلات النمو بنقطة مئوية أو اثنتين، يمكن أن تُحدث آثاراً مركبة مدمرة طويلة الأمد - كما توضح مقارنة كوريا الشمالية الخاضعة للعقوبات وكوريا الجنوبية غير الخاضعة للعقوبات. العقوبات شكل من أشكال العلاج الكيميائي الاقتصادي. قد لا تقضي على الورم، لكنها ستبطئ نموه على الأقل. يمكن أن تكون فعالة بشكل خاص في إعاقة التطور التكنولوجي، كما حدث مع السوفييت.

ينبغي على واشنطن وشركائها استيعاب الدول التي لم تُعَدِّل سلوكها بعد. لقد أدرك المنتصرون في الحرب الباردة الأخيرة أن التحالفات تراكمية. فالشركاء يُقدّمون قدرات جديدة تُساعد في سحق الأعداء. ثم تُحشد المؤسسات خبراتها لتقديم الخدمات ومنع المشاكل التي يُمكن أن تُساعد الدول الأعضاء في مُكافحة القاريِّين. لذا، ينبغي على الولايات المتحدة تعزيز شبكتها وتوسيعها. وينبغي أن تُركّز على الحفاظ ليس فقط على ازدهارها، بل أيضاً على ازدهار شركائها، حتى يتمكنوا من التكتّل ضدّ المُتنمّرين. كما ينبغي أن تُساعد أنظمة التحالفات الدول المُحاصرة بالقاريِّين، الذين تُضعف مقاومتهم أعداءهم. وكما سلّح الغرب أعداء موسكو حتى انسحاب الاتحاد السوفيتي من حربه ضد أفغانستان، يجب على الغرب الآن مُساعدة أوكرانيا مهما طال الزمن. فكلما طال أمد الصراع في أوكرانيا، ضعفت موسكو، مما يُعرّضها للافتراس الصيني المُحتمل.

إذا سقط النظام الحالي في روسيا، فإن صراع الخلافة الناتج عن ذلك سيجبرها على تقليص التزاماتها الخارجية - كما حدث مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الكورية، عندما أدى موت جوزيف ستالين إلى النهاية السريعة لذلك الصراع. إذا كفّ أيٌّ من القوى القارية عن طمعه في أراضي الدول الأخرى، وساهم بدلاً من ذلك سلمياً في تحسين القوانين والمؤسسات الدولية، فعلى الولايات المتحدة وشركائها الترحيب به في النظام القائم على القواعد. ولكن إذا لم تتغير هذه الدول، فإن الاحتواء هو الحل. لقد انتصرت واشنطن في مواجهتها السابقة مع موسكو ليس بانتصار عسكري كبير، بل بالازدهار بينما عانى الاتحاد السوفيتي من تدهور اقتصادي من صنع يديه. في ثمانينيات القرن الماضي، بينما كان السوفييت ينتظرون في طوابير للحصول على السلع الأساسية، كان الأمريكيون يقضون إجازاتهم العائلية. ينبغي أن يكون الهدف الأمريكي الحالي هو الحفاظ على ازدهار الديمقراطيات الأخرى وشركائها مع إضعاف القوى القارية. قد لا تزول هذه القوى الأخيرة

في وقت قريب، ولكن إذا لم تتمكن من مواكبة معدلات النمو الاقتصادي لأولئك الذين يدعمون النظام البحري، فإن التهديد النسبي سيتقلص.

الأهداف الذاتية

لم تكن مخاطر الصدام بين النظام القاري والنظام البحري القائم على القواعد بهذا القدر من الارتفاع من قبل. هناك العديد من القوى النووية، والولايات المتحدة تتراجع بشكل متزايد عن دور الضامن النهائي للنظام العالمي الحالي من خلال دعم حلفائها وتوسيع مظلتها النووية. إذا اتسعت النزاعات في أوكرانيا، وفي جميع أنحاء أفريقيا، وبين إسرائيل وإيران، واندمجت، فقد تندلع حرب عالمية ثالثة كارثية. وعلى عكس الحروب السابقة، سيكون الجميع عرضة للضربات النووية وتداعياتها السامة.

لقد اتخذت الولايات المتحدة بالفعل خطواتٍ جبارة لهزيمة خصومها القاريين. ففرضت عقوباتٍ صارمةً وضوابطَ تصديرية، وموّلت وسلّحت الدول التي تواجه خصوماً مشتركين. لكن منتقدي النظام القائم على القواعد يكتسبون زخماً. فهم يرون عيوب النظام العديدة، لكنهم لا يدركون فوائده الأهم - بما في ذلك الكوارث التي تجنّبها القواعد. فالنظام القائم على القواعد يُفيد الأفراد والشركات والحكومات، ليس فقط من خلال تسهيل تدفقات التجارة، بل أيضاً من خلال ردع السلوكيات الضارة. وللأسف، نادراً ما يُقدّر الناس قيمة الكارثة التي يتم تجنّبها.

اليوم، حتى كبار المسؤولين الأمريكيين ينتقدون النظام الحالي. خلال العام الماضي، اتجهت واشنطن نحو نهج قاري. ستظل للولايات المتحدة دائماً خنادقها الطبيعية - الأطلسي والهادئ - لحماية البر الرئيسي. لكنها تشترك أيضاً في حدود طويلة مع كندا والمكسيك، وواشنطن تخوض معارك مع كليهما. لقد انتقدت بشدة العديد من الديمقراطيات

الصديقة، وفرضت رسوماً جمركية على شركائها التجاريين، وشلت المؤسسات الدولية التي تُسهّل النمو الاقتصادي العالمي من خلال وضع وتطبيق قواعد الطريق. إن تأملات واشنطن في ضم كندا، والاستيلاء على غرينلاند من الدنمارك، واستعادة قناة بنما، ستُغير، على أقل تقدير، خيارات التسوق وخطط العطلات الكندية والأوروبية بشكل دائم. وفي أسوأ الأحوال، ستؤدي إلى تمزيق التحالفات الغربية.

قد تُحوّل الاستراتيجية السيئة الولايات المتحدة من قوة أساسية إلى قوة غير ذات شأن، إذ يُشكّل شركاؤها السابقون تحالفات جديدة تُقصي واشنطن. سيستغرق هذا التحول وقتاً، لكن إن حدث، فستكون التغييرات دائمة. سيزداد الأوروبيون قوةً معاً، تاركين الولايات المتحدة أضعف وأكثر وحدة. في أسوأ السيناريوهات، قد تُصبح واشنطن خصماً رئيسياً مشتركاً للصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا، دون أن يتبقى لها حلفاء يُساندونها. ولكن حتى في حال عدم حدوث ذلك، قد تضطر إلى مُنافسة بكين بمفردها. في هذه الحالة، قد تُكافح من أجل الانتصار. يبلغ عدد سكان الصين ثلاثة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة تقريباً، وقاعدة التصنيع فيها أكبر بكثير. كما تمتلك أسلحة نووية قادرة على الوصول إلى الأراضي الأمريكية، وقد لا تُساوم على استخدامها. كما قد تُصبح الولايات المتحدة أقل قلقاً بشأن نشر ترسانتها. فإذا كانت دولةٌ على وشك خسارة صراعٍ مع قوى عظمى، فقد تجد نفسها مُحفّزةً على امتلاك السلاح النووي، مُحوّلةً كارثةً ثنائيةً إلى كارثةٍ عالمية.

بالنسبة لواشنطن، فإن أي سيناريو يتركها وشأنها ويهزمها سيكون خاتمة مأساوية للثمانين عاماً الماضية. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، كسبت واشنطن أصدقاءً حول العالم. لكن هذا الرصيد الأخلاقي، الذي اكتسبته بتكلفة باهظة، يُبدد. وكما هو الحال مع فرنسا المُسبقة لنابليون ، فإن العودة الأخيرة إلى مبدأ «أمريكا أولاً» تُثير حفيظة

الحلفاء في كل مكان. ولا شك أن أعداء واشنطن سيسعدون برؤية الولايات المتحدة مُنهكة.

لقد استخفّ كثيرٌ من الأمريكيين بمزايا النظام البحري، وركزوا على عيوبه، مُبدِّدين بذلك مزاياهم الجغرافية والتاريخية العديدة. ومثل الأكسجين المحيط بهم، سيفتقدون النظام العالمي إذا اختفى. وكما رثى الزعيم الأثيني بريكليس منذ زمن بعيد عشية سلسلة من الأخطاء الأثينية التي أنهت تفوق تلك المدينة إلى الأبد، "أخشى من أخطائنا أكثر من دسائس العدو."

هوية البحث

اسم الباحث: إس. سي. إم. باين - مجلة فورين أفيرس

عنوان البحث: القوة القارية والبحرية والصراع من أجل نظام عالمي جديد

تأريخ النشر: أيلول - سبتمبر 2025

رابط البحث:

https://www.foreignaffairs.com/united-states/land-or-sea-paine

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org